«المالية البرلمانية» تقر مشروع الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة كورونا على أن يطبق بأثر رجعي

أقرت لجنة الشؤون المالية بالإجماع خلال اجتماعها مشروع القانون المقدم من الحكومة في شأن الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة كورونا على أن يطبق بأثر رجعي.

وقالت رئيسة اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة اجتمعت لمواصلة مناقشة مشروع القانون المقدم من وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل في شأن الآثار الاقتصادية المترتبة على جائحة كورونا، لا سيما ما يتعلق في الشق المالي وكلفته البالغة 240 مليون دينار لخدمة 51048 كويتيا في القطاع الخاص.

ولفتت إلى ان القانون المكون من 8 مواد يراعي الكويتيين العاملين في القطاع الخاص حيث يقدم الفارق المالي ما بين الراتب الكامل وما سيتم تخفيضه منه، مضيفة انه سيتم مواصلة صرف التأمين ضد البطالة لمدة ستة اشهر أخرى.

وعن تخفيض الراتب ومنح الاجازة فقد تم إلغاء اشتراط موافقة الوزير على ذلك، وابقتهما على التوافق بين رب العمل والعامل.

وبينت أن تعديلا تم على القانون يفوض الوزير المختص تحديد القطاعات المستهدفة والتي سيكون لها الاولوية.

وكشفت الهاشم عن تلقيها مقترحا من أحد المبادرين لآلية الصرف على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونحن تبنيناه ووجهناه إلى محافظ البنك المركزي لأخذ رأيه، مؤكدة أننا نتابع كل مقترحات اصحاب المشاريع ولم ولن ننساهم.

لجنة الشئون المالية

الحويلة يطالب بسرعة توصيل الألياف الضوئية إلى الأحمدي ومبارك الكبير

د. محمد الحويله

طالب النائب د. محمد الحويلة وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص سرعة العمل على توصيل الألياف الضوئية لمناطق الرقة، هدية، جابر العلي، الصباحية، ام الهيمان، الظهر، وجميع المناطق المشمولة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير.

وأضاف الحويلة ان الصناديق الخاصة بها تم توصيلها الى العديد من البيوت ولم يتم تمديدها

فإن شبكة الألياف الضوئية باتت ضرورة ملحة كونها من أهم الثروات في عالم الاتصال وأحد معايير الاقتصاد الناجح في دول العالم المتقدم لقدرتها على نقل المعلومات بسرعات عالية،

وأكد الحويلة ان مشروع الألياف الضوئية من المشاريع الكبرى في الدولة لما له من أهمية بالغة في تطوير مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والارتقاء بجودة خدمات الهاتف والانترنت وزيادة السرعة الى معدلات عالمية وذلك لأهمية الدور الذي تؤديه الاتصالات للنهوض بالدولة وتطوير بنيتها.

ووجه الحويله حزمة اسألة الى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

(نص السؤال): يعد مشروع الألياف الضوئية من أكبر مشاريع الدولة لما له من أهمية بالغة في تطوير مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والارتقاء بجودة خدمات الهاتف والانترنت وزيادة السرعة الى معدلات عالمية وذلك لأهمية الدور الذي تؤديه الاتصالات للنهوض بالدولة وتطوير بنيتها تماشيا مع رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بجعل الكويت مركزًا ماليًا وتجاريًا عالميًا. وقد بدأ تطبيق نظام الاتصالات عبر الألياف الضوئية في كثير من مناطق الكويت لكن لا تزال بعض المناطق مثل منطقة الرقة، هدية، جابر العلي، الصباحية، ام الهيمان، الظهر، وغيرها من المناطق يعانون من التأخير في تمديد الألياف الضوئية مع ان الصناديق الخاصة بها تم توصيلها للكثير من البيوت

لذا يرجى تزويدي وافادتي بالآتي: –

1 –ما هي اسباب التأخير في تمديد الألياف الضوئية في مناطق الرقة، هدية، جابر العلي، الصباحية، ام الهيمان، الظهر، وغيرها من مناطق محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟

2– هل توجد مناطق في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير غير مشمولة بمشروع الالياف الضوئية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بهذة المناطق والأسباب التي تمنع شمولها في مشروع الالياف الضوئية؟

3– كم منطقة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير تم الانتهاء من التركيب فيها حتى الأن؟ وما هي المناطق المشمولة بالمشروع؟

4– كم نسبة الإنجاز لمشروع شبكة الألياف الضوئية في الكويت؟ مع ذكر الجدول الزمني لكل مرحلة؟ وهل توجد معوقات تحول دون تنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني المحدد له؟ مع ذكر هذه الأسباب؟

رسالة واردة من سمو رئيس الوزراء بشأن انعقاد الجلسات.. على جدول أعمال جلسة اليوم

أدرج على جدول اعمال جلسة مجلس الأمة المقررة اليوم الثلاثاء رسالة واردة من سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن انعقاد جلسات مجلس الأمة ليصل اجمالي الرسائل الواردة المدرجة على الجلسة الى 18 رسالة

سمو رئيس مجلس الوزراء

وجاء في نص الرسالة التي طلب سمو رئيس مجلس الوزراء ادراجها على بند الرسائل الواردة في الجلسة المقبلة:

الموضوع: انعقاد جلسة مجلس الأمة الثلاثاء 16/6/2020

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى الدعوة التي تلقيناها لحضور جلسة مجلس الأمة العادية المقرر عقدها يوم الثلاثاء القادم الموافق 16/6/2020، نود إحاطة معاليكم بالرسالة الموجهة لنا من معالي وزير الصحة والمرفق بها مذكرة السلطات الصحية في البلاد وهي الجهة المنوط بها قانونا اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي تشير فيها إلى المحاذير والمخاوف التي تحيط بانعقاد جلسات مجلس الأمة بعيدا عن الاشتراطات والقواعد الصحية المعتمدة في مثل هذه التجمعات الموسعة، وما يستوجبه عقد هذه الاجتماعات من التزام بالاشتراطات الاحترازية التي حددتها السلطات الصحية، ولاسيما في ظل تزايد أعداد الإصابات وانتشارها مؤخرا في جميع مناطق السكن الخاص وتزايد إصابة المواطنين الكويتيين، مما يؤثر سلبا على أداء المنظومة الصحية وقدراتها، ولقد تابعنا ما شهدته بعض الدول من انتكاسات صحية جراء التهاون في إجراءاتها الاحترازية.

وتعلمون معاليكم، بأنه – ولهذه الغاية – تم تعطيل جميع الدوائر الحكومية وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك الدراسة في المدارس بمختلف مراحلها بل وحتى منع الصلاة في المساجد، وتطبيق حظر التجوال الجزئي والشامل. وذلك كله بهدف الحد من أسباب انتشار الفيروس وتجنب مخاطره. كما تجدر الإشارة إلى التزام مجلس الوزراء في جميع اجتماعاته وكذلك اجتماعات جميع اللجان الوزارية بكافة القواعد والاشتراطات الصحية التي حددتها السلطات الصحية لعقد هذه الاجتماعات

وفي هذا الخصوص وإذ لا يفوتني أن أسجل لمعاليكم شخصية وللأخت والأخوه أعضاء مجلس الأمة المحترمين الشكر والتقدير على ما قدمتموه من دعم مشهود للجهد الحكومي في مواجهة هذه الازمة الصحية، مؤكدا على أهمية دور المجلس في هذه المرحلة الدقيقة والحرص على تفعيل مهامه ومسؤولياته في تجسيد الشراكة الإيجابية المأمولة. وانطلاقاً من المسؤولية الجسيمة المشتركة التي نحملها معاً مجلسا وحكومة في تجسيد القدوة الصالحة أمام الجميع وفي ضور الاطلاع على تجارب البرلمانات في دول العالم في هذه المرحلة الدقيقة وحرصاً على تجسيد التعاون المنشود بين المجلس والحكومة، فإن الحكومة ستكتفي بالحد الأدنى لحضور أعضائها لتأمين النصاب اللازم لعقد جلسات مجلس الأمة، وذلك لحين استكمال التجهيزات والاستعدادات والتدابير الصحية الكفيلة بتأمين الاشتراطات الصحية المطلوبة لعقد الجلسات، مؤكداً حرص الحكومة واستعدادها للمشاركة في جلسات خاصة محددة الموضوع والزمن وتتوافر فيها المتطلبات الصحية، آملا تفضلكم بإدراج هذه الرسالة ضمن بند الرسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المشار إليها، مقدراً لكم حسن تفهمكم وكريم تعاونكم المعهود.

نواب يطالبون بنشر أسماء المتورطين مع النائب البنغلاديشي

عبدالوهاب البابطين

يوسف الفضاله

وزير الداخلية

- الصالح: كل مَن ورد اسمه أياً كان سيخضع للتحقيق ويحال إلى النيابة إن ثبت تورطه
- الفضالة: إذا لم تعلن الجهات الرقابية أسماء المتورطين فسنتحرّك نحن لكشفهم
- الكندري: صارت قضية رأي عام تتعلق بجرائم استغلال نفوذ وكسب غير مشروع
- البابطين: فلتكشف على رؤوس الأشهاد أسماء المتعاملين مع النائب البنغالي

رياض عواد

تفاعل عدد من النواب مع قضية البرلماني البنغلاديشي المتورط بقضايا اتجار بالبشر والإقامات، وتعامله مع نواب حاليين وسابقين ومسؤولين، حيث كان الصدى قوياً في مجلس الأمة الذي دعا عدد من نوابه إلى الكشف عن أسماء المتورطين معه، فيما شدّد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أنس الصالح أن كل مَن ورد اسمه في التحقيقات، أياً كان سيخضع للتحقيق ويحال إلى النيابة إن ثبت تورطه.

فقد قال النائب يوسف الفضالة في التحقيق مع النائب البنغلاديشي، «ذكرت أخبار مفادها تورط نواب في مجلس الأمة مع النائب البنغلاديشي، وأطالب بنشر أسماء النواب، كما أطالب أيضا هيئة مكافحة الفساد بالتحرك والرجوع إلى إقرار الذمة المالية الذي قدمه النواب، فما الفائدة من الإقرارات؟ يجب عدم السكوت عن مثل هذه القضية، وجزء من دور مكافحة الفساد استخراج الإقرارات المالية التي تقدم، وآخر إقرار قدم في شهر فبراير الماضي قبل تطور الأمور الصحية في البلاد».

وأضاف الفضالة، في مؤتمر صحافي مؤخرا، «يجب مقارنة آخر إقرار مع إقرارات الذمة المالية التي قدمت عند دخولنا المجلس، والتأكد من صحة البيانات المالية، فمن غير المعقول أن القضايا التي تمس الذمة المالية للنواب لا يتم التحرّك فيها، والآن هيئة مكافحة الفساد عليهم استحقاق مساعدة النيابة وتزويدهم بالإقرارات»، مؤكدا أن «هذه الاتهامات لا نقبلها ونطالب النيابة بكشف عن أسماء هؤلاء النواب، ومثلما ساندنا من طالب بالكشف عن أسماء النواب الذين تضخمت حساباتهم، نطالب النيابة والداخلية بالكشف عن النواب المتورطين في قضية النائب البنغالي».

وذكر أن «التورط كان في قضية حساسة ومن أخطر القضايا، والتي تحدثنا عنها مرارا وتكرارا وهي قضية التركيبة السكانية، والمطلوب التحرك من الجهات الرقابية، واذا لم يكن هناك تحرك من الجهات الرقابية فسيكون هناك تحرّك من قبلنا في مجلس الأمة، للكشف عن هؤلاء النوّاب ومحاسبتهم أمام الشعب الكويتي، والآن ننتظر الخطوات من الجهات الرقابية وإذا لم يتم التحرك فسنتحرك نحن، ونطالب بالكشف عن هذه الاسماء». بدوره، طالب النائب الدكتور عبدالكريم الكندري بالكشف عن أسماء كل من تعامل مع النائب البنغلاديشي المتورط بجرائم اتجار البشر وغسل المال بالكويت، من نواب ومسؤولين حكوميين، كونها تحولت لقضية رأي عام تتعلق بجرائم الفساد كاستغلال النفوذ. من ناحيته، طالب النائب عبدالوهاب البابطين بكشف أسماء المتعاملين مع النائب البنغلاديشي، مؤكداً أن «من رضي أن يعمل تحت إمرة هذا النائب بتجارة الاقامات وتداول الأموال المشبوهة، من النواب والمسؤولين السابقين والحاليين وجب كشفه على رؤوس الأشهاد، ليكونوا عبرة لمن يسيء لدينه ووطنه ونفسه»، داعيا إلى محاسبتهم أشد الحساب ليكونوا مثالا لكل من يخرج على القانون ويعيث في الأرض فساداً. وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح، قد قال إن أمن الكويت خط أحمر، وإن كل متورط في تجارة الإقامات، سيحال إلى النيابة العامة، أياً كان منصبه، مشدداً على أن «أمن الكويت خط أحمر والحفاظ على أمنها الهدف الأسمى، وهذا ما عاهدنا به سمو أمير البلاد، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو رئيس مجلس الوزراء، والشعب الكويتي الكريم».

وأشار الصالح، في تصريح مؤخرا، إلى أن مكافحة «الاتجار بالبشر والإقامة من الأولويات الرئيسية حاليا لدى قطاعات وزارة الداخلية، والجهود التي يبذلها رجال الأمن في هذا الملف الشائك، من بين العديد من الجهات الحكومية حققت الكثير من التقدم، من حيث ملاحقة المشتبه بتورطهم، أو من حيث تطوير التشريعات القائمة».

الطبطبائي يستغرب من قرار إلغاء تداولات البورصة الأسبوع المنصرم

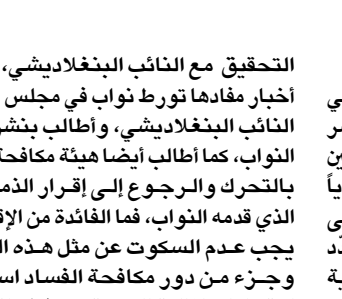

عمر الطبطبائي

أستغرب النائب عمر الطبطبائي من قرار إلغاء تداولات البورصة الاسبوع المنصرم متسائلا «هل يعلم الوزير الروضان حجم الضرر الذي تسببت به الجهات التابعة له بقراراتها وتصريحاتها المتضاربة يميناً وشمالاً؟» واكد النائب الطبطبائي ان مقدار الخسائر المادية كفيلة بانشاء مشاريع تدر مليارات للبلد وقد هُدِرَت بسبب تصرفات غير مدروسه من هيئة أسواق المال فكان من الاجدر وقف التداولات على الفور عند ورود اخبار غير دقيقه لا ان تنتظر الهيئة لليوم التالي ثم تقوم بالغاء التداولات وتتسبب بخسائر مؤكده لصغار المتداولين والاساءة لسمعة السوق والاقتصاد الكويتي محليا وعالميا. مما يجعل الوزير الروضان عرضه لاستجواب أمام الشعب ليفند به ما سماه النائب «بفعلته الشنيعه»

واضاف ان وظيفة الهيئة الاساسية هي الحفاظ على استقرار التعاملات في السوق وحماية المتداولين لا ان تتسبب في هذا الاضطراب والاضرار بالمتداولين.

وجه تساؤلاً للوزير الروضان «هل كان هناك قرار رسمي من الهيئة بالغاء التداول؟ وان كان هناك الغاء فما هي الاسس الفنية والقانونية التي استندت عليها للالغاء؟ فلا نتمنى ان تكون كالحجج السطحية التي استندوا اليها في تصريحهم الخميس الماضي فلن نتوانى عن محاسبة الوزير الروضان خاصة بان مثل هذا القرار السيء تعدى على مدخرات الشعب.

وشدد الطبطبائي على أن العبث بموارد الشعب ووضع الكويت بصورة هشّة أمام الاسواق العالمية امر غير مقبول بتاتاً ويجب توضيح الامر ووضع خطة التعويض أو المنصة لن ترحم الروضان.

الدلال يسأل العقيل عن مكافآت الجهات الحكومية أثناء أزمة مواجهة وباء كورونا

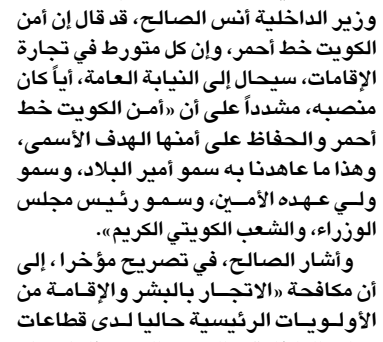

محمد الدلال

اعلن النائب محمد الدلال عن توجيه سؤالا الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل

(نص السؤال): قام مجلس الوزراء في شهر مايو الماضي باتخاذ قرار بمنح مكافآت مالية للعاملين والموظفين العاملين اثناء مواجهة انتشار الوباء ومن هم في مقدمة الصفوف لمواجهة الوباء في كافة أجهزة الدولة، وكلف مجلس الوزراء كل من وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية التنسيق في شأن تحديد ضوابط منح المكافآت وآلية الصرف ومقدار المكافأة ومن هم المستحقون لها، وقد اثار العديد من العاملين في عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية اعتراضات وشكاوى عديدة بشان عدم وضوح الية منح المكافآت وعدم تساوي الية المنح ومقدارها في الجهة الحكومية ذاتها او ما بين جهة حكومية وأخرى، إضافة الى الشكوى من وضع الية تحديد من هو مستحق عند البعض في الجهات الحكومية ممن لهم صلاحيات واسعة في المنح او المنع دون ضوابط محكمة وسليمه وهو ما خلق حالة من الاستياء عند البعض العاملين والجادين ومن هم في مقدمة الصفوف وبالأخص في وزارة الصحة ووزارة الداخلية ووزارة الكهرباء والماء وغيرهم، ونظرا لأهمية هذا الامر وحرصا على اعطاء كل ذي حق حقه، لذا يرجى افادتنا بالتالي:

– يرجى تزويدي بكافة قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمنح مكافآت للعاملين في الجهات الحكومية اثناء ازمة مواجهة وباء كورونا والتي وردت أو هي بحوزة الديوان كما يرجى تزويدنا بأية ضوابط او محددات تم وضعها من قبل مجلس الوزراء أو لجانه بشان الية منح المكافآت الخاصة بالعاملين اثناء ازمة وباء كورونا وذلك من تاريخ 1 مايو وحتى تاريخه.

–يرجى تزويدي بكافة الدراسات والقرارات والتعاميم والنظم الذي وضعها واعتمدها ديوان الخدمة المدنية تنفيذا لقرارات مجلس الوزراء منح مكافآت للعاملين في الجهات الحكومية اثناء ازمة كورونا، متضمنه ضوابط منح المكافآت واليات التنفيذ والجهات المعنية بتطبيق تلك القرارات وآلية متبعة الديوان للتنفيذ والنسب المئوية في منح المكافآت وأية تفاصيل أخرى في هذا الشأن وذلك منذ 1 مايو 2020 وحتى تاريخه.